ورقة سياسات

2025

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

تفعيل تطبيقات النقل الذكية في العقبة: تعزيز التوافق بين الحلول الرقمية والنقل التقليدي

بالشراكة مع السفارة الأمريكية في عمّان

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

ورقة سياسات

تفعيل تطبيقات النقل الذكية في العقبة: تعزيز التوافق بين الحلول الرقمية والنقل التقليدي

إعداد :

• يوسف خليل يوسف

مارس 2025
عمّان-الأردن

جدول المحتويات

1 الملخص

2 المقدمـــة

5 السياسات البديلـــة

6 التوصيـــات

8 الخاتمـــة

9 المراجـــع

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

الملخص التنفيذي

تواجه مدينة العقبة تحدياً رئيسياً يتمثل في عدم السماح لتطبيقات النقل الذكية بالعمل داخل حدود المدينة، وذلك بسبب المعارضة الشديدة من قبل سائقي سيارات الأجرة التقليديين، الذين يخشون من فقدان حصتهم في السوق. على الرغم من أن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أصدرت تعليمات منذ عام 2017 لتنظيم عمل تطبيقات النقل الذكية، إلا أنه لم يتم منح أي تراخيص حتى الآن بسبب الضغوط والاحتجاجات من قبل قطاع النقل التقليدي.

إلا أن هناك اتجاهًا حديثًا من قبل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة نحو تفعيل عمل تطبيقات النقل الذكية، وفقًا لنائب رئيس مجلس مفوضي السلطة، حمزة الحاج حسن، الذي أشار إلى أن هذه الخطوة تأتي لمواكبة تطورات قطاع النقل ودعم السياحة المحلية والدولية. كما أكد أن التاكسي العمومي ستتمكن من العمل عبر التطبيقات الذكية وستمنح الأولوية إلى جانب القطاع الخاص، مما يُسهم في تحقيق توازن بين مختلف الأطراف.

بالتوازي مع هذه الجهود، تم إطلاق نظام النقل الذكي في حافلات النقل العام التابعة لشركة العقبة للنقل والخدمات اللوجستية، وذلك في تعاون مشترك بين رئيس مجلس مفوضي سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة نايف الفايز وأمين عمّان يوسف الشواربة، هذا النظام، المستوحى من تجربة ناجحة في عمّان، يتضمن تركيب أنظمة الدفع الإلكتروني وتعزيز التكامل بين وسائل النقل المختلفة، مما يعكس توجه العقبة نحو التحول إلى مدينة ذكية.

يؤدي غياب تطبيقات النقل الذكية إلى زيادة معاناة السكان والسياح في التنقل، مما يتسبب في ارتفاع تكاليف النقل، قلة الخيارات المتاحة، وعدم كفاءة الخدمات، تهدف هذه الورقة إلى تحليل المشكلة من مختلف الجوانب القانونية، الاقتصادية، والاجتماعية، وتقديم حلول تحقق التوازن بين مصالح سائقي الأجرة التقليديين ومقدمي خدمات النقل الذكية.

المقدمة

تعتبر مدينة العقبة من أهم المراكز الاقتصادية والسياحية في الأردن، إذ تلعب دور البوابة البحرية الوطنية وتتميز بموقع استراتيجي على ساحل البحر الأحمر، مما يجعلها مركزًا لوجستيًا وحضريًا حيويًا. يبلغ عدد سكان العقبة حوالي 222,800 نسمة، وتستقبل المدينة أكثر من 1.5 مليون زائر سنويًا، سواء من داخل المملكة أو من الخارج، ومع التطورات المتسارعة في قطاعات الاستثمار والسياحة، أصبحت العقبة اليوم محورًا رئيسيًا لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، خاصةً في ظل إطلاق مشاريع تنموية كبرى تشمل تطوير الموانئ والمناطق الصناعية وتحسين البنية التحتية السياحية.

على الرغم من هذه الإمكانات الاقتصادية المميزة، تواجه المدينة تحديات كبيرة في قطاع النقل، إذ يعتمد غالبية السكان والزوار على السيارات الخاصة وقد أشارت الدراسات إلى أن ملكية السيارات في العقبة ترتفع بمعدل 6% سنويًا، مما يزيد العبء على نظام النقل العام الذي يفتقر إلى الكفاءة والاعتمادية، كما أن ضعف وسائل النقل العام يجعل الوصول إلى الخدمات الحيوية مثل التعليم والرعاية الصحية والعمل أمرًا صعبًا، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة مثل النساء وكبار السن.

في هذا السياق، يعتبر التحول الرقمي في قطاع النقل خطوة استراتيجية حاسمة لمواجهة هذه التحديات، إذ يمكن لتطبيقات النقل الذكية أن توفر حلولاً مبتكرة تعمل على تنظيم حركة المركبات، تقليل فترات الانتظار، وتحسين معايير السلامة والأمان، وتوفير تجربة سياحية مميزة بالإضافة لتوفير فرص عمل جديدة للشباب في المدينة، فقد أظهرت التجارب الدولية، مثل تلك التي نفذت في عمّان ودبي وسنغافورة، أن دمج تقنيات النقل الذكي مع الوسائل التقليدية يمكن أن يُحسّن بشكل كبير من كفاءة النقل وخفض التكاليف التشغيلية بنسبة تتراوح بين 20-30%، كما يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة ويعزز من مشاركة القطاع الخاص في تطوير الخدمات.

المقدمة

تتجه سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة إلى تفعيل تطبيقات النقل الذكية كحل مبتكر يتماشى مع التطورات العالمية في مجال النقل، وقد شجع هذا التوجه نجاح تجربة نظام النقل الذكي في عمّان، حيث تم تركيب أنظمة دفع إلكتروني متطورة على الحافلات وتكاملها مع خدمات النقل العام، وقد أكد نائب رئيس مجلس مفوضي السلطة حمزة الحاج حسن أن التحديث يشمل دمج النقل الذكي مع النقل التقليدي، مع إعطاء أولوية خاصة للتاكسي العمومي، مما يتيح للزبائن الاختيار بين الحلول الحديثة والتقليدية دون حدوث تضارب في المصالح.

أ. الإطار القانوني والتشريعي

رغم صدور تعليمات عام 2017 لتنظيم عمل تطبيقات النقل الذكي، ظل التنفيذ معلقًا بسبب رفض سائقي سيارات الأجرة التقليديين، مما أسفر عن فراغ تشريعي أثر سلبًا على استقرار السوق. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عن تعديل التعليمات في أغسطس 2023، لتشمل مشغلي المركبات الخاصة بالصفة الفردية، وتحديد سقف لعدد المركبات العاملة عبر التطبيقات المرخصة. كما تم التنسيق مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ووزارة الاقتصاد الرقمي لمواجهة التطبيقات المخالفة.

ب. التأثير الاقتصادي

يُعاني حوالي 65% من سكان العقبة من صعوبة الحصول على وسائل نقل موثوقة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التنقل التي تُشكل عبئًا ماليًا على الأسر،وفي ظل انخفاض المنافسة، يُضطر السياح إلى دفع أسعار مرتفعة، مما يضعف جاذبية المدينة كوجهة سياحية، حيث أشارت دراسات البنك الدولي إلى أن إدخال حلول النقل الذكي يمكن أن يُخفض تكاليف التنقل بنسبة تتراوح بين 20-30%، مع زيادة فرص العمل في القطاع بنسبة تقارب 15%، إضافة إلى أنه من المتوقع أن يساهم ذلك في تحسين معدل النمو الاقتصادي بنسبة تصل إلى 2% سنوياً.

المقدمة

ج. التأثير الاجتماعي والبيئي

يواجه قطاع النقل في العقبة تحديات اجتماعية تتمثل في صعوبة التنقل خاصةً للفئات الضعيفة مثل النساء وكبار السن، إذ تُظهر الإحصاءات أن 40% من النساء يواجهن صعوبات في التنقل بسبب نقص الخيارات المناسبة. من الناحية البيئية، يسهم الاعتماد على المركبات التقليدية في ارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة، حيث يُقدر أن 30% من التلوث في المدينة يعود لقطاع النقل. ويمكن أن يؤدي تحسين كفاءة النقل باستخدام التطبيقات الذكية إلى تقليل الانبعاثات بنسبة 10-15% سنوياً.

وفي ظل التغيرات العالمية وتطور التكنولوجيا، أصبح الزوار سواء من داخل الأردن أو خارجه معتادين على استخدام التطبيقات الذكية لتسهيل تنقلاتهم وتنظيم رحلاتهم، هذا الاعتياد لا يُعد مجرد تغيير تقني، بل هو عامل نفسي يؤثر بشكل إيجابي على تجربة المستخدم؛ حيث يشعر الزوار بالثقة والراحة عندما يتمكنون من الوصول إلى معلومات محدثة عن مواعيد الرحلات، وتحديد المسارات الأفضل، والدفع الإلكتروني السلس. وقد أدت هذه التجربة الرقمية إلى خلق توقعات عالية من حيث الكفاءة والسرعة، مما يجعل الزوار يميلون لاستخدام التطبيقات التي توفر لهم خيارات تنقل متعددة ومرنة، تدعم الاستقلالية في التنقل وتقلل من التوتر والقلق المرتبطين بالتنقل في المدن وبالتالي، فإن تبني نظام نقل ذكي في العقبة سيسهم في تعزيز تجربة الزوار بشكل يضمن تلبية احتياجاتهم النفسية والعملية على حد سواء.

السياسات البديلة

يتوفر أمام الجهات المعنية ثلاث خيارات رئيسية لمعالجة المشكلة:

الخيار الأول: الإبقاء على الوضع الراهن

على الرغم من أن هذا الخيار لا يتطلب استثمارات جديدة فورية، إلا أنه سيؤدي إلى استمرار المشاكل القائمة مثل الازدحام المروري، وارتفاع التكاليف، والتأثير السلبي على الاقتصاد والسياحة.

الخيار الثاني: السماح لتطبيقات النقل الذكية بالعمل بشكل كامل دون تنظيم تدريجي

يمكن أن يؤدي هذا الخيار إلى تحسين الخدمات بسرعة وزيادة التنافسية، لكن قد يخلق أزمات اجتماعية مع سائقي الأجرة التقليديين، مما يؤدي إلى احتجاجات واحتكاكات في السوق.

الخيار الثالث: نموذج تدريجي يوازن بين النقل الذكي والتقليدي

يُعتبر هذا الخيار الأكثر واقعية، حيث يتم إدماج تطبيقات النقل الذكية تدريجيًا مع وضع آليات تنظيمية لضمان حقوق سائقي التاكسي التقليديين، يتضمن النموذج منح تراخيص جزئية، وتقديم حوافز وبرامج تدريبية للسائقين للانتقال إلى النظام الرقمي، وإنشاء صندوق دعم مالي لتخفيف أثر التحول عليهم. كما يُمكن تحديد سقف لعدد المركبات التي تعمل عبر التطبيقات لضمان استقرار السوق وتفادي الاحتكاكات.

التوصيات

بناءا على ما طرحته الورقة نقدم التوصيات التالية:

1. تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي:

. يجب إصدار تعليمات جديدة تشمل تعديل التعليمات الصادرة عام 2017، لتشمل مشغلي المركبات الخاصة بالصفة الفردية إلى جانب التاكسي العمومي. ذلك مع وضع ضوابط تنظيمية تضمن تكافؤ الفرص وتحافظ على مصالح جميع الأطراف.

2. إطلاق مشروع تجريبي تدريجي:

. يُنصح بالسماح لتطبيقات النقل الذكية بالعمل في نطاق محدود داخل العقبة لفترة تجريبية مدتها 6 أشهر، مع رصد مؤشرات الأداء مثل تقليل وقت التنقل بنسبة 15% وزيادة رضا المستخدمين بنسبة 20%. هذا سيسمح بإجراء التعديلات التنظيمية بناءً على البيانات المستخلصة.

3. إنشاء نظام رسوم تنظيمية:

. يجب فرض رسوم سنوية على الشركات المشغلة لتطبيقات النقل الذكية، حيث يتم إعادة توجيه جزء من هذه الرسوم لدعم سائقي التاكسي التقليديين المتضررين. يمكن أن يُحدد نظام الرسوم هذا وفقًا لنموذج دولي متبع في الإمارات والسعودية.

4. دمج السائقين التقليديين في المنظومة الجديدة:

. من الضروري تقديم برامج تدريبية مخصصة لتحويل سائقي سيارات الأجرة التقليديين إلى مقدمي خدمات عبر التطبيقات الذكية، مع توفير دعم مالي جزئي لتخفيف تأثير الانتقال عليهم. هذا سيضمن استمرار دخلهم ويقلل من المقاومة الاجتماعية.

التوصيات

5. تعزيز البنية التحتية الرقمية:

. يتعين على الجهات المعنية استثمار مبالغ محددة (على سبيل المثال، 5 ملايين دولار) في تحسين شبكات الإنترنت وأنظمة الدفع الإلكتروني، لتوفير بيئة تقنية تدعم تشغيل التطبيقات الذكية بشكل فعّال ومستقر.

6. إطلاق حملات توعية وتثقيف:

. تنظيم حملات توعية موجهة لسكان العقبة والسائقين حول فوائد التكامل بين النقل التقليدي والذكي، لتخفيف المخاوف والاحتجاجات، مع إشراك الجهات المعنية في جلسات حوارية لتعزيز الشراكة والتفاهم.

7. الاستفادة من التجارب الدولية والمحلية الناجحة:

. دراسة وتحليل تجارب دولية مثل نظام النقل الذكي في عمّان ودبي وسنغافورة، وتكييفها بما يتناسب مع السياق المحلي في العقبة، لضمان تطبيق أفضل الممارسات وتفادي العثرات التي قد تواجه التحول الرقمي.

الخاتمة

يمثل تفعيل تطبيقات النقل الذكية في العقبة خطوة استراتيجية حاسمة نحو تحسين منظومة النقل في المدينة، مع ضرورة تنظيم العملية بشكل يضمن التوازن بين مصالح سائقي سيارات الأجرة التقليديين ومقدمي خدمات النقل الذكية. تُظهر التجارب الحديثة، بما في ذلك إطلاق نظام النقل الذكي في حافلات النقل العام التابعة لشركة العقبة للنقل والخدمات اللوجستية، نجاحًا ملموسًا في تحسين كفاءة النقل وتقليل التكاليف التشغيلية، إن تنفيذ السياسات والتوصيات المقترحة، المستندة إلى البيانات والتحليلات الشاملة، سيعزز من قدرة العقبة على مواكبة التطورات التكنولوجية ويحولها إلى نموذج رائد في النقل الذكي بالمنطقة، مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل.

المراجع

- 1. سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة - تقرير تنظيم النقل والتعليمات الصادرة عام 2017 والتعليمات المعدلة في أغسطس 2023.
- 2. البنك الدولي - تقارير حول التحول الرقمي في النقل وأثره على النمو الاقتصادي.
- 3. Almamlakatv و Royanews - تقارير محلية عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية في قطاع النقل.
- 4. منظمة النقل الحضري العالمية - دراسات حول تكامل النقل الذكي والتقليدي.
- 5. المنتدى الاقتصادي العالمي - تأثير تطبيقات النقل الذكي على تقليل التكاليف وتحسين الخدمات.
- 6. البيانات المستخرجة من تقرير "العقبة: مدينة منعة بأحيائها".
- 7. بيانات رسمية صادرة عن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، إضافة في ذلك تصريحات نائب رئيس مجلس المفوضين حمزة الحاج حسن، ونايف الفايز ويوسف الشواربة.
- 8. تقارير من جريدة الدستور ومصادر إعلامية حول تنظيم التطبيقات غير المرخصة في مدن مثل إربد وعمان.

انتهى.

عن مشروع مختبر الاستدامة الأردني

مشروع "مختبر الاستدامة الأردني" للقادة الشباب أطلقه معهد السياسة والمجتمع مطلع شباط 2024، بالشراكة مع السفارة الأمريكية في عمّان، الذي يهدف إلى تمكين الشباب الأردني للمشاركة الفعّالة في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالتنمية المستدامة في مواجهة تحديات الاستدامة وتعزيز مستقبل أخضر من خلال منظور التنمية المستدامة(SDGs)، والعثور على حلول مبتكرة في القطاعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

استهدف المشروع 24 شاباً وشابة من المحافظات الأردنية كافة، بما في ذلك الأفراد ذوي الإعاقات، يتم العمل في لجنة وطنية عالية الكفاءة مسؤولة عن دراسة تحديات مجتمعاتهم وتطوير حلول مستدامة، بعد أن خضعوا إلى تدريبات مكثّفة مع خبراء ومتخصصون بالقضايا البيئية، عزّزت من مهاراتهم القيادية وفهمهم للمفاهيم المتعلقة بالاستدامة وأهدافها وآليات كتابة ورقة سياسات لأفكارهم التنموية، توزّع المشاركين إلى فرق من أقاليم مختلفة، أجروا تحليلاً منهجياً لما تحتاجه مناطقهم، بإعطاء جلسات توعوية وتحديد الاحتياجات لأقاليم الشمال والوسط والجنوب في عدة مؤسسات مجتمعية، خرجوا بحلول مبتكرة وفرص التنمية المستدامة المتاحة فيها.

يهدف المعهد من خلال هذه البرامج الى تمكين الشباب الأردني للمشاركة الفعّالة، ورفع الوعي حول أهداف التنمية المستدامة وأهمية مشاركة الشباب، وتعزيز التعاون والتشبيك بين أصحاب المصلحة، وضمان شمول الأفراد ذوي الإعاقات في جميع الأنشطة.

مختبـر
الاستدامـة الأردني

معهـد السياســة والمجتمــع

معهد السياسة والمجتمع مؤسسة غير ربحية، ومعهد دراسات وأبحاث مستقل يهدف من خلال عمله الى تحقيق الاستقرار والازدهار في الاردن والاقليم وتعزيز اطر وادوات المعرفة بالمنطقة ومجتمعاتها يقوم المعهد بتحليل واستشراف المخاطر والتغيرات وطرح الافكار الخلاقة والحلول العملية التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والاقليمية في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة المرتبطة بالتحولات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع.

كما يساهم المعهد في توضيح السياسات العامة والتحديات المعقدة وتعزيز القاعدة المعرفية للمواطن والمسؤول حول التحولات المحلية والعالمية التي تحدد ملامح المستقبل
هذا ويقوم المعهد بدوره ضمن منظومة القيم الوطنية في تعزيز ثقافة الاعتدال والوسطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وتطوير الحياة الديمقراطية.

يشمل عمل المعهد بالاضافة الى الدراسات والأبحاث التي يقوم بها، تقديم الاستشارات والتدريب في مجالات مختلفة حيث يساهم في تدريب الشباب على قيم المواطنة والديمقراطية وسيادة القانون والمباديء الوطنية الجامعة. كما يقوم المعهد من خلال برامجه البحثية والتدريبية في مجال بناء السياسات بتعزيز قدرة صانع القرار في التعامل مع التحديات الضاغطة وبناء الاستراتيجيات الضرورية لمواجهة المخاطر.

يهدف المعهد في تركيز جهود عدد من الباحثين والخبراء والمختصين من مجالات مختلفة وبشكل متكامل في بناء افكار وحلول عملية لتحديات راهنة و متغيرات متوقعة لدعم عمل المؤسسات وتعزيز القدرة في تحقيق المصلحة الوطنية.

www.politicsociety.org Info@politicsociety.org

جميع الحقوق محفوظة © معهد السياسة والمجتمع

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute